

المحاضرة السادسة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في وقت مبكر من الستينيات ، أدت المخاوف المتزايدة حول مكانة البلدان النامية في التجارة الدولية إلى الدعوة لعقد مؤتمر كامل مكرس خصيصا لمعالجة هذه المشاكل وتحديد الإجراءات الدولية المناسبة. وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية (UNCTAD) في جنيف في عام 1964

المرحلة 1: فترة من الستينيات إلى السبعينات:

في العقود المبكرة من العملية إنشاء الأونكتاد اكتسبت مكانة :

كمنتدى حكومي دولي للحوار بين الشمال والجنوب والمفاوضات حول القضايا التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك المناقشات حول "النظام الاقتصادي الدولي الجديد".
ومن بين الاتفاقات التي أطلقها الأونكتاد خلال هذا الوقت ما يلي

1- النظام المعمم للأفضليات (1968)، حيث تمنح الاقتصاديات المتقدمة كل تسهيلات الوصول إلى الأسواق لصادرات البلدان النامية.

2- إبرام عدد من اتفاقيات حول السلع الدولية، والتي تهدف إلى استقرار أسعار منتجات التصدير بالنسبة للبلدان النامية.

3-اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية، والتي عززت قدرة البلدان النامية على الحفاظ على الأساطيل التجارية الوطنية.

4-اعتماد مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية. تطور هذا العمل لاحقا إلى ما يسمى اليوم بـ "التجارة وسياسات المنافسة.

وعلاوة على ذلك، كان الأونكتاد مساهما رئيسيا في:

5-تخصيص 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لتقدم المساعدات الإنمائية الرسمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأكثر فقرا، والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970.

6-تصنيف مجموعة البلدان الأقل نموا في وقت مبكر من عام 1971، والتي لفتت الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان الأكثر فقرا. أصبح الأونكتاد جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية المتعلقة بأقل البلدان نموا.

المرحلة 2: الثمانينات:

في الثمانينات، واجهت الأونكتاد البيئة الاقتصادية والسياسية الجديدة والمتغيرة :

1- كان هناك تحول كبير في التفكير الاقتصادي. أصبحت استراتيجيات التنمية أكثر توجها نحو السوق، مع التركيز على تحرير التجارة وخصخصة الشركات المملوكة للدولة.

2-غرق عدد من البلدان النامية في أزمات الديون الحادة . على الرغم من برامج التكيف الهيكلي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكانت معظم البلدان النامية المتضررة غير قادرة على التعافي بسرعة. في كثير من الحالات، فإنها شهدت نموا سلبيا وارتفاع معدلات التضخم. لهذا السبب، و أصبحت الثمانينات

تعرف باسم "العقد الضائع"، ولا سيما في أمريكا اللاتينية.

3-زيادة كبيرة في الترابط الاقتصادي في العالم.

في ضوء هذه التطورات، قامت الأونكتاد بالجهود الرامية إلى:

أ-تعزيز النقاش والحوار بين الحكومات و الدول، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي

والقضايا المالية والنقدية الدولية.

ب-توسيع نطاق أنشطتها لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي .

ج-كانت المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى البلدان النامية أهمية خاصة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، التي كانت قد بدأت في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في عام 1986.

د-لعب الأونكتاد دورا رئيسيا في دعم المفاوضات للاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجاتس) ه- ساهم الأونكتاد في مجال كفاءة التجارة (تسهيل الجمارك والنقل المتعدد الوسائط) إسهاما هاما في تمكين البلدان النامية من جني مكاسب أكبر من التجارة.

و-ساعد الأونكتاد البلدان النامية في إعادة جدولة الديون الرسمية في مفاوضات مع نادي باريس.

ي-تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. في عام 1989، وجاء الاتفاق المتعلق بالنظام الشامل للتفضيلات التجارية الجمركية فيما بين البلدان النامية (النظام الشامل) وكذلك تفضيلات غير

الجمركية بين أعضائها. وحتى الآن، تم التصديق على الاتفاق من قبل 44 دولة.

معالجة إشغالات الدول الأكثر فقرا من خلال تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني

البلدان الأقل نموا في عام 1981. ومنذ ذلك الحين، تم عقد مؤتمرات دوليين على فترات لمدة 10 سنوات

المرحلة 3: من التسعينات إلى يومنا هذا

وتتعلق هذه المرحلة عند إنشاء المنظمة وتتميز ب:

1-أدى اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في إطار اتفاقية الجات في إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، مما أدى إلى تعزيز الإطار القانوني الذي يحكم التجارة الدولية.

2-وأدت الزيادة الكبيرة في التدفقات المالية الدولية إلى زيادة عدم الاستقرار المالي والتقلبات.

على هذه الخلفية، أعطى تحليل الأونكتاد للإنذار المبكر بشأن المخاطر والآثار المدمرة

للأزمات المالية على التنمية. وبناء على ذلك، أكد الأونكتاد على ضرورة العمل نحو التنمية

وزيادة تماسك "البنية المالية الدولية"

3-أبرز الأونكتاد الحاجة إلى اتباع نهج مختلف لمشاكل البلدان النامية. وفي مؤتمره العاشر

الذي عقد في بانكوك في فبراير 2000، اعتمد إعلانا سياسيا - "روح بانكوك" - بوصفها

استراتيجية للتصدي لجدول أعمال التنمية في عالم يتجه نحو العولمة.

4- ركزت البحوث التحليلية بشأن الروابط بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

طرح "أجندة إيجابية" للبلدان النامية في المفاوضات التجارية الدولية، وتهدف إلى مساعدة

البلدان النامية في فهم أفضل لتعقيدات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وصياغة مواقفهم.

5-العمل الموسع بشأن قضايا الاستثمار الدولي، في أعقاب إهتمام الأونكتاد بقضايا الشركات

عبر الوطنية في عام 1993 وتقديم دراسات متخصصة حولها

6-توسعت وتنوعت المساعدة التقنية، وهي اليوم تغطي مجموعة واسعة من المجالات، بما في

ذلك التدريب ومعالجة المسائل المتعلقة بالتجارة للمفاوضين التجاريين ؛ إدارة الديون،

استعراض سياسات الاستثمار وتعزيز روح المبادرة (المقاولاتية -ريادة الأعمال)، وتعزيز

قوانين وسياسات المنافسة والتجارة والبيئة.

نشاطاته وإنجازاته:

- محاولة الإحاطة بالخيارات المتاحة للدول النامية من أجل الوقوف على تغيرات التنمية الدقيقة وحسن تدبيرها.
- القدرة على تحقيق المنفعة المتبادلة في سوق التجارة العالمية المتطور.
- مساعدة الدول على تنويع مصادر الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على استيراد السلع.
- حماية اقتصاد تلك الدول بالحد من تعرضها للتقلبات المالية العالمية ومشاكل الغرق في الديون.
- مساعدة الدول النامية عن طريق جذب الاستثمارات إلى أراضيها وجعل تلك الاستثمارات مواكبة للتطورات المختلفة.
- توفير الوسائل الرقمية الحديثة في عالم الاقتصاد والاتصال.
- تعزيز ريادة الأعمال والتحفيز على الإبداع والابتكار.
- تقديم يد العون للشركات المحلية من أجل رفع سلاسل القيمة.
- تسهيل تدفق السلع والبضائع المختلفة عبر الحدود.
- حماية المستهلكين من الإساءة والإزعاج.
- التغلب على المعايير والأنظمة التي تخنق روح المنافسة.
- التكيف مع تغيرات المناخ واستخدام الموارد الطبيعية بفعالية أكبر.

ولقد استطاع المؤتمر منذ تأسيسه إنجاز وتطبيق نظام التفضيلات المعمم (Generalised System of Preferences GSP) والذي تكفل فيه الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية عن طريق تقديم تخفيضات وتسهيلات جمركية على الصادرات والواردات الزراعية لتلك الدول. وقد تشمل هذه التسهيلات تخفيضات جمركية على البضائع أو إعفاء تام منها.